مجلة القرطاس
تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية ISSN 3135-4564
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

الاعـــتراض بالشذوذ عند العُكْـــبري (توفي : 616هـــ) في كتابه: التبيين عن مذاهب النحويين ـ البصريين والكوفيين

د. رحمـــــة شعبان عليّ نويّل*
قسم اللغة العربية ، شعبة : النحو والصرف" ، كلية الآداب ، الجامعة الأسمرية، ليبيا .
الإيميل الجامعي: rhmas300@gmal.com
https://orcid.org/my-orcidorcid=0009-0006-9270-5930
تاريخ الارسال 2026/5/1م تاريخ القبول 2026/7/23م

Objection on the Grounds of Anomaly (Shudhūdh) in Al-`Ukbarī's (d. 616 AH) Al-Tabyīn fī Madhāhib al-Naḥwiyyīn: al-Baṣriyyīn wa-al-Kūfiyyīn

Abstract
This paper investigates objections rooted in grammatical irregularity (shudhūdh) as deployed by Abū al-Baqā' al-Ukbarī in his work *Al-Tabyīn*. It aims to elucidate the concept of anomaly and discuss the instances where al-Ukbarī adopted it as a critiquing mechanism to challenge grammatical opinions and weigh them against one another, while examining his methodology in utilizing it and its impact on directing grammatical issues. The value of this inquiry stems from illuminating the evaluative dimensions of al-Ukbarī's framework in addressing divergent texts, as well as clarifying his stance on the relationship between textual evidence (*samā*), analogical reasoning (qiyās), and linguistic argumentation. Methodologically, a descriptive-analytical framework is deployed alongside comparative analysis where necessary, by surveying, analyzing, and comparing instances of objections based on anomaly within the text to the views of Al-Anbārī.
The findings reveal that al-Ukbarī did not restrict his objections exclusively to the term *shudhūdh* (anomaly); rather, he expressed this concept through a varied terminology, including: *shādhdh* (anomalous),

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

shudhūdh (anomalousness), *shādhdhah* (anomalous form/exception), *lā yuarraj alayh* (it is not to be paid attention to), *lā yuawwal alayh* (it is not to be relied upon), *lā yathbut bi-mithlihi aṣl* (a principle cannot be established by the likes of it), *lā tujal aṣlan* (it cannot serve as a foundational rule), lā yuqās alayh* (analogy cannot be applied to it), and *lā yuḥtajj bih* (it cannot be cited as evidence). Additionally, he attributed certain variants to poetic necessity (*ḍarūrat al-shir). This diversity demonstrates the nuance of his critical apparatus and the varying implications of his terminology depending on the context—ranging from declaring an anomaly or rejecting citation, to prohibiting analogy, questioning narrative authenticity, or attributing a usage to poetic necessity. Furthermore, the study illustrates the breadth of his objections across various grammatical issues, spanning both nouns and verbs. Ultimately, the study reveals a clear critical orientation in al-`Ukbarī's framework based on balancing textual evidence with analogical reasoning, as well as scrutinizing grammatical opinions and variant readings before accepting or citing them as evidence. This underscores a significant dimension of his grammatical methodology and his contribution to the critique and evaluation of classical Arabic grammatical heritage.
Keywords: Objection, Anomaly (Shudhūdh), Al-`Ukbarī, Al-Tabyīn.

الملخـــــص:

يتنـــاول هـذا البحـث الاعتـراض بالشـذوذ عنـد أبـي البقـاء العكبـري فـي كتابـه (التبيين)، ويهدف إلى الكشف عن مفهوم الشذوذ، ومناقشة المواضـع التـي اتخـذه فيهـا وسيلةً للاعتراض على الآراء النحوية وترجيح بعضها على بعض، مع الوقـوف علـى منهجه في توظيفه وأثره في توجيه المسائل النحوية، وتكمـن أهميـة البحـث فـي إبـراز الجانب النقدي من منهج العكبري في معالجة النصوص المخالفة، والكشف عن موقفـه من العلاقة بين السماع والقياس والاحتجاج باللغة، واتبع هـذا البحـث المـنهج الوصـفي التحليلي، إضافة إلى المنهج المقارن، وذلك باستقراء مسـائل الاعتـراض بالشـذوذ فـي الكتاب وتحليلها ومقارنتها بآراء الأنباري وموقفه منها.

وقد أظهر البحثُ عدم التزام العكبري في اعتراضاته بمصطلح (الشذوذ) وحده، بل عبّر عنها بتعبيرات متنوعة، منها: الشاذ، والشذوذ، وشاذة، ولا يُعرَّج عليه، ولا يُعوَّل عليه، ولا يثبت بمثله أصل، ولا تُجعل أصلًا، ولا يُقاس عليه، ولا يُحتج به، كما حمـل بعض الأوجه على ضرورة الشعر؛ مما يدل على تنوع أدواته النقدية وتفاوت دلالاتهـا بحسـب السـياق، بـين الحكـم بالشـذوذ، ورفـض الاحتجـاج، ومنـع القيـاس، وضـعف

الرواية، أو حمل الوجه على الضرورة الشعرية، كما أوضحت الدراسة عن تنوع اعتراضاته في المسائل النحوية، فبعضها متعلقة بالأسماء وبعضها متعلقة بالأفعال، وكشفت الدراسة عن نزعة نقدية واضحة لديه تقوم على الموازنة بين السماع والقياس، وتمحيص الآراء والأوجه النحوية قبل قبولها أو الاحتجاج بها، وهو ما يبرز جانبًا مهمًا من منهجه النحوي وإسهامه في نقد التراث النحوي وتقويم مسائله.

الكلمات المفتاحية: الاعتراض، الشذوذ، العكبري، التبيين.

المقدمـــــــــة:

الحمد لله الذي شملت رحمته كل موجود، وأشهد أن لا إله إلا الله الغفور الودود، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صاحب المقام المحمود، ρ وعلى آله وأصحابه والتابعين ومن تبعهم إلى يوم الخلود.

أما بعد:

فإنَّ من بين الظواهرِ التي اعتنى بها النحاة ظاهرةَ الخلافِ النحويّ بين البصريين والكوفيين، وقد ترك النحاةُ مصنَّفاتٍ مستقلةً جمعت مسائلِ الخلافِ، وبيّنت حججِ كلِّ فريقٍ وما اعترضَ به على خصمهِ، وفي مقدمتها كتابُ (الإنصاف) للأنباري، وكتابُ (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) للعكبري، وهو الكتابُ الذي يُعنى هذا البحثُ بدراسة جانبٍ منهجيٍّ دقيقٍ فيه، هو الاعتراضُ بالشذوذِ، ويعد العكبري من أبرز النحاة الذين اعتنوا بمناقشة الأقوال النحوية، وإقامة الحجج لها أو عليها، وهذا يكشف عن منهجه في الاستدلال والترجيح.

وتعد ظاهرة الشذوذ من الظواهر المعروفة في الدرس النحوي، واعتمد عليها النحويون كثيراً في الدفاع عن قواعدهم التي خالفت القياس، وهو من أهم المصطلحات الأصولية في الدرس النحوي، إذ اتخذه النحاة مقياسا لقبول الأقوال أو ردها، وفي ترجيح بعض الأحكام النحوية على بعض، ويقومُ على تضعيفِ الشاهدِ الذي يستدلُّ به الخصمُ بدعوى خروجهِ عن مقتضى القياسِ المطَّردِ وندرةِ وروده، وقد تباينت مناهج النحويين في الاحتجاج بالشذوذ، تبعًا لتباينهم في مناهج الترجيح وأصول الاستدلال.

ومن هنا جاء هذا البحث للكشف عن كيفية توظيف العكبري للشذوذ في مناقشة المسائل النحوية، وبيان أثر ذلك في اختياراته وترجيحاته، متناولا مسائل الاعتراض بالشذوذ من خلال جمعها ودراستها وتحليلها عند العكبري في كتاب التبيين.

أسباب اختيار البحث:

الذي دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع:

1- الاعتراض بالشذوذ من الأساليب الاستدلالية التي اعتمدها النحاة في مناقشة الأقوال والترجيح بينها، وهو جانب جدير بالدراسة والتحليل؛ لبيان مكانته في كتاب التبيين.
2- عدم الوقوف – في حدود اطلاع الباحثة – على دراسة مستقلة تناولت الاعتراض بالشذوذ عند العكبري في كتاب التبيين تناولًا يجمع مسائله ويحللها.
3- رغبة الباحثة في استكمال جهود العكبري العلمية في مؤلفاته النحوية.

إشكالية البحث:

ينطلق البحث للإجابة عن التساؤلات الرئيسة الآتية:
1- ما المواضع التي رد فيها العكبري على آراء النحويين بالشذوذ؟
2ـ ما منهجه في توظيف الاعتراض بالشذوذ على الأقوال النحوية في كتابه التبيين؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق بعض الأهداف، من بينها:
1ـ جمع وحصر المسائل التي اعترض فيها العكبري على آراء النحويين بالشذوذ في كتابه التبيين، وتحليل هذه الاعتراضات، وبيان أثرها في توجيه اختياراته وترجيحاته النحوية.
2ـ بيان منهج العكبري في توظيفه للشذوذ في الرد على الأقوال المخالفة في المسائل النحوية.
3ـ الوقوف على مكانة الشذوذ في المنهج الاستدلالي للعكبري من خلال كتابه التبيين.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث فيما يأتي:
1- إبراز المكانة العلمية لكتاب التبيين للعكبري، وما اشتمل عليه من خلافات ومناقشات نحوية دقيقة تكشف عن منهجه في الاحتجاج والاستدلال.
2ـ الإسهام في خدمة الدراسات النحوية بإفراد موضوع الاعتراض بالشذوذ بالدراسة، وجمع مسائله وتحليلها في دراسة مستقلة.
3- إثراء المكتبة العربية بدراسة تتناول جانبًا من التراث النحوي، وتسهم في إبراز منهج أحد أبرز علماء العربية في معالجة الخلاف النحوي.

الدراسات السابقة:

ـ اعتراضات أبي البقاء العكبري النحوية على النحاة في كتابه (المتبع في شرح اللمع)، رسالة ماجستير، إعداد: فوزي حسين عبد الله الراشدي، بإشراف: د. المبروك أحمد بلحاج ، عضو هيئة التدريس بكلية اللغات - قسم اللغة العربية / جامعة

طرابلس سابقا، رحمه الله)، بقسم اللغة العربية/ كلية اللغات/ جامعة طرابلس، ليبيا، 2012/ 2013م.، وتختلف هذه الرسالة عن بحثي بأنها تدرس الاعتراضات بعامة ولم تحدد الشذوذ، وكذلك حددت مجال الدراسة بكتاب المتبع في شرح اللمع، في حين بحثي مقتصرا على كتاب التبيين.

ــ اعتراضات العكبري على النحاة وترجيحاته في كتابه التبيان في إعراب القرآن، إعداد الطالب: "عصام محمد عبد السالم الشخيبي"، رسالة دكتوراه، بإشراف الدكتور محمود مبارك عبيدات، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، 2014م. وتختلف هذه الرسالة عن بحثي بأنها تدرس الاعتراضات بعامة ولم تحدد الشذوذ، وكذلك حددت مجال الدراسة بكتاب التبيان في إعراب القرآن، في حين بحثي كان مقتصرا على كتاب التبيين.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث تم حصر المسائل التي اعترض فيها العكبري بالشذوذ في كتابه التبيين، ثم عرضها وتحليلها، وبيان وجه اعتراضه، ومناقشة أدلته، والكشف عن أثر الشذوذ في ترجيحاته النحوية.

هيكل البحث:

قسّم البحث إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة: واحتوت على دوافع اختيار الموضوع، وأهميته، وأهدافه، وإشكاليته، ومنهج البحث ، المبحث الأول: الإطار النظري للاعتراض بالشذوذ عند العكبري. المطلب الأول: نبذة عن العكبري وكتابه التبيين. المطلب الثاني: مفهوم الاعتراض والشذوذ. المبحث الثاني: تطبيقات الاعتراض بالشذوذ عند العكبري في كتاب التبيين. المطلب الأول: الاعتراض بالشذوذ في المسائل المتعلقة بالأسماء. المطلب الثاني: الاعتراض بالشذوذ في المسائل المتعلقة بالأفعال. الخاتمة: وتتضمن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث، وأهم التوصيات.

المبحث الأول ـ الإطار النظري للاعتراض بالشذوذ عند العكبري:

المطلب الأول ـ نبذة عن العكبري وكتابه التبيين:

أولا ـ أبو البقاء العكبري (538 ـــ 616هـ / 1143 ـــ 1219م)

أبو البقاء، ابن أبي عبد الله بن أبي البقاء، محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين، ويعرف بالعكبري، نسبة إلى بلدة تسمى عُكْبَرَا على دجلة فوق بغداد بخمسة فراسخ، وكان بصري المذهب، ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة (538هـ)،

وكُفَّ بصرهُ منذ صغره بسبب الجُدَرِيّ، فنشأ فاقدا لبصره، وما كان ذلك ليمنعهُ من التحصيلِ والتصنيفِ والتأليف، حتى صار علما من أعلامِ عصرهِ في النحو واللغة والقراءات والفقه والحديث، أخذ العلم عن جمعٍ من العلماءِ، منهم: أبو محمد بن الخشاب، وابن الجوزي، وأبو الفتح ابن الحُبوبي، وغيرُهم، وتصدَّى للإقراءِ والتدريسِ زمنًا طويلًا، وتخرَّج به عدد كبير من طلبة العلم، ومن بين تلاميذه: ابن الحنبلي، وياقوت الحموي، وتوفي في اليوم الثامن من شهر ربيع الآخر ليلة الأحد، سنة (616هـ) ببغداد، قرابة الثمانين من عمره، وقد وُصف العكبري في كتبِ التراجمِ بسعةِ علمهِ وتنوُّعِ تصانيفه؛ التي من بينها: التبيان في إعراب القرآن، وهو من أشهرِ كتبهِ وأكثرِها تداولًا، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، وإعراب الحديث النبوي، واللباب في علل البناء والإعراب، وشرح ديوان المتنبي، وشرح ديوان الحماسة،، فضلًا عن كتابهِ موضوعِ هذا البحثِ: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، وكثرة مصنفاته تدلّ على أنَّه كان جامعًا بين النحوِ والقراءاتِ والأدبِ، وهو ما انعكس على منهجهِ في التبيين من حيثُ سعة الاستشهادِ وتنوُّع مصادرِ الاحتجاجِ [1].

ثانيا ــ كتابه التبيين عن مذاهب النحويين: البصريين والكوفيين

مصنَّفٌ في مسائلِ الخلافِ النحويّ بين المدرستين البصريةِ والكوفيةِ، يقعُ - في طبعتهِ المحققةِ - في خمسٍ وثمانين مسألةً، تبدأ بمسألةِ (الكلامِ والكلمةِ) وتنتهي بمسائلِ (الترخيمِ)، وتتوزعُ بينهما مسائلُ الإعرابِ والبناءِ، والعواملِ، والنواسخِ، والاستثناءِ، والعددِ، والنداءِ، وغيرِها من أبوابِ النحوِ التي شاعَ فيها الخلافُ بين الفريقين، وذكر أبو البقاء في كتابه التبيين مسائل أخرى ليس الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين، تصل إلى ثمان وعشرين مسألة [2]، وكذلك انفرد العكبري بمسائل خلافية بين البصريين والكوفيين، وعددها مسألتان [3]، وذكر العكبري مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين قد ذكرها قبله الأنباري، وعددها خمس وخمسون مسألة، إلا أن العكبري قد يعالج المسألة الواحدة عند الأنباري بمسألتين كما في مسألة العامل في المبتدأ والخبر [4]، ومتعلق الظرف الواقع خبرا [5]، والمنادى العلم المفرد [6]، ويبدأ العكبري المسائل بقوله: (مسألة) ثم يذكر نص المسألة دون عنوان بارز، وأحيانا يورد تسمية المسائل عامة مثل: (مسائل كان، مسائل الجمع، مسائل التثنية، مسائل ما لم يسم فاعله)، كذلك لم يضع للكتاب أبوابا عامة، ما عدا بابين هما(باب الإعراب ، وباب المعرب) ويبدأ المسألة غالبا بما يميل إليه من الرأي، ثم يسرد الآراء الأخرى

باختصار قبل سردها مفصلة، وعند سردها يفصل أقوال النحاة وآراءهم بحجج أصحابها، ثم يناقش: يرجح يؤيد ويهجم ويضعف، ويتَّبعُ العكبري في عرضهِ لكلِّ مسألةٍ منهجًا شبهَ ثابتٍ، يبدأُ بذكرِ رأيِ البصريين ثم رأيِ الكوفيين، ثم يذكر حجة الأولين، ثم حجة الآخرين، ثم يسوق الجواب عن حجة الآخرين، ثم ينهي المسألة غالبا بقوله والله أعلم بالصواب.

وإن كان الغالبَ على الكتابِ طابعُ العرضِ الجدليِّ المقارنِ أكثرَ من الترجيحِ الصريحِ. وتُعدُّ هذه البنيةُ - عرضُ القولين، فالأدلةُ، فالاعتراضاتُ، فالأجوبةُ - إطارًا منهجيًّا يُشبه إلى حدٍّ بعيدٍ صناعةَ الجدلِ الأصوليِّ والفقهيِّ التي شاعت في عصرهِ، وهو ما يفسِّرُ كثرةَ توظيفِ طرقِ الاعتراضِ الجدليةِ المختلفةِ في ثنايا الكتابِ، ومنها الاعتراضُ بالشذوذِ موضوعُ هذا البحثِ.

وتكمنُ أهميةُ الكتابِ في كونهِ يجمعُ خلاصةَ ما تراكمَ من مسائلِ الخلافِ النحويِّ منذ عصرِ سيبويهِ والكسائيِّ حتى عصرِ المؤلفِ، فضلًا عن قيمتهِ في حفظِ كثيرٍ من الشواهدِ الشعريةِ والقرآنيةِ التي استند إليها الفريقانِ، وهي شواهدُ يتكرَّرُ فيها وصفُ بعضها بالشذوذِ من هذا الفريقِ أو ذاك، وهو ما يجعلُ الكتابَ مادةً خصبةً لدراسةِ الاعتراضِ بالشذوذِ بوصفهِ آليةً حجاجيةً متكررةَ الحضورِ في مسائله [7].

المطلب الثاني ـ مفهوم الاعتراض، والشذوذ:

أولا ـ مفهوم الاعتراض

الاعتراض لغة: اعترض الفرس في رسنه: عدم استقامته لقائده، واعتراض البعير: ركوبه وهو صعب، "واعْتَرَضَ فلانٌ فلاناً، أي وقع فيه، وعارَضَهُ، أي جانبَهُ وعدَلَ عنه"[8]، "والإعراض عن الشيء: الصد عنه" [9]، والاعتراض: المنع [10].

الاعتراض اصطلاحا: الاعتراض: هو الاتيان في أثناء الكلام بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب، أو بين كلامين معناهما متصل لغرض آخر من غير رفع الإبهام، ويطلق عليه أيضا الحشو، كالتنزيه في قوله سبحانه وتعالى: (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ) [11]؛ فقوله:(سُبْحَانَهُ) جملة اعتراضية؛ لوقوعها بين قوله: (البنات) وقوله (ولهم ما يشتهون) لأن (ولهم ما يشتهون) عطفت على (البنات)، وذلك تنزيها لله عما ينسبون إليه [12].

وجوز بعضهم وقوع الاعتِرَاض فِي آخر الكلام، مع اشتراطهم بأن يكون لا محل لها من الْإِعراب؛ إنما جيء بها للتقوية، أَو التَّنْزِيه، أَو التَّشْدِيد، أَو الاهتمام، أَو التحسين، أَو التَّنْبِيه، أو الْمُطَابقَة، أَو الدُّعَاء، أَو الاستعطاف، أَو بَيَان السَّبَب، أَو غير ذَلِك [13].

ويعترض على الاستدلال بالنقل إما من حيث: الإسناد أو المتن.

أـ الاعتراض على الإسناد يكون بمطالبته بإثبات الإسناد، وأن يطعن في إسناده بأن يكون الراوي غير موثوق بروايته.

ب ـ والاعتراض على المتن يكون باختلاف الرواية، والاستدلال بما لا يقول به، وبمشاركته في الدليل، والتأويل، والمعارضة [14].

ويعترض على الإسناد بما يلي: الاعتراض بجهالة القائل، وبتخطئته، وبحداثته، وبتخطئة الناقل والاعتراض على النقل بكونه مصنوعاً.

ويعترض على المتن بما يلي: الاعتراض باختلاف الرواية، وبالضرورة، وبالشذوذ، وبالمعارضة، وبعدم الدلالة على الحكم. وبمشاركة المعترض للمستدل في رأيه، وبمخالفة دليلِ المستدل مذهبَه، وبالتأويل [15].

الشذوذ لغةً: شذذَ: "شذَّ عنه يشذُّ ويشذ شذوذاً انفرد عن الجمهور، فهو شاذ" [16]، وجاءوا شذاذاً، أي قلالاً، والشاذ هو كل شيء منفرد، و"شذّ الرجل إذا انفرد عن أصحابه" [17]، والشاذ عند أهل النحو: ما فارق ما عليه بقية الباب، وانفرد عليه إلى غيره [18].

الشذوذ اصطلاحاً: الشاذ "ما يكون مخالفًا للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته"[19]، والشذوذ: التفرق والتفرد [20].

ويعد الخليل بن أحمد أول من استخدم هذا المصطلح، حيث قال: "شذّ الرَّجلُ من أصحابه، أي: انفرد عنهم. وكلّ شيء مُنفرد فهو شاذٌّ، وكلمةٌ شاذّة، وشُذّاذ النّاس: متفرّقوهم" [21].

من خلال ما تقدم نلاحظ أن الشذوذ في اللغة والاصطلاح متقاربان، فالعلاقة بيّنة بين المعنيين، فهو مصطلح يستخدم في معظم الدراسات النحوية أو الصرفية أو الفقهية أو القرآنية، وفي النحو هو خروج ما عليه بقية بابه، ومن غير أصحاب المعاجم كان سيبويه أول من استخدم المصطلح الشاذ' حيث قال: "باب ما شذ من المضعف" [22]، "باب ما شذ فأبدل مكان اللام والياء" [23]، "باب ما شذ من المعتل على الأصل" [24].

أنواع الشذوذ:

ليس الشاذ كله على درجة واحدة، بل جاء على ثلاثة أضرب:

1ـ مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، نحو: ماضي (يدع، يذر).

2ـ مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، نحو: "استحوذ".

3ـ شاذ في القياس والاستعمال جميعًا، نحو: ثوب مصوون [25].

الفرق بين الشذوذ والتأويل:

الشذوذ لا يقاس عليه ولا يمكن استبعاده من أي نظام لغوي، أما التأويل لا تقبل فيه الصورة اللغوية، فلا يجتمع الشذوذ مع التأويل؛ فالحكم بالشذوذ أو الضرورة لا يتأتى إلا بعد فشل التأويل [26].

فمن طرق الاعتراض على المتن تحمل الأدلة الشعرية على الشذوذ، فعند اطراد القياس فيما ما هو شاذ وجعله أصلا سيختلط الأصل بغيره، ويجعل أصلا ما ليس أصلا.

وأما الدليل النثري يتناول في الرد إما بالموافقة أو بالتأويل أو بالمعارضة أو بالحمل على الشذوذ أو على أن الراوي رواه على قياسه هو [27].

الفرق بين الشذوذ والندرة والضعف:

الشاذ ما كثر في كلام العرب لكن بخلاف القياس، والنادر هو ما كان وجوده قليلًا لكن يكون على القياس، والضعيف ما لم يصل حكمه إلى الثبوت [28].

الفرق بين الشاذ والضرورة:

يتقاربُ الاعتراضُ بالشذوذِ مع الاعتراضِ بالضرورةِ الشعريةِ فكلاهما خروج عن القياس، وكلاهما يُسقطُ حجيةَ الشاهدِ دون إنكارِ روايتهِ، غيرَ أنَّ الضرورةَ خاصةٌ بالشعرِ لعلةِ الوزنِ، أما الشذوذُ فأعمُّ فهو يشملُ الشعرَ والنثرَ، فأحياناً نجد مصطلح الشاذ صار يطلق على ما خرج عن القياس في الشعر إذا كان له نظير من النثر، وفسر لنا إطلاق المتأخرين الشاذ على الضرورة وهو وقوعهم على أمثلة نثرية لم يسقط عليها السابقون تماثل ما جاء في النثر فدعوا ما جاء في الشعر شذوذاً [29].

ولقد اضطرب كثير من النحاة عند استخدامهم لهذين المصطلحين فأطلقوا الشذوذ على الشعر أيضاً [30]، وبعد ذلك أصبح هناك مثل آخر للشاذ فصار يطلق أيضاً على ما كان خارجاً عن القياس في الشعر بشرط أن يرد له نظير من النثر [31].

المبحث الثاني ـ مسـائل الشذوذ:

المطلب الأول ــ الاعتراض بالشـذوذ في المسائل المتعلقة بالأسماء.

مسألة إعراب الأسماء الستّة [32]

تعددت المذاهب في الأسماء الستّة (أَبوك، وأَخوك، وحموك، وفُوك، وذُو مالٍ) م بينها: أنّ هذه الحُروف (الألف، والواو، والياء) ناشئةٌ عن إشباعِ الحركاتِ، والإعرابُ قبلها، وهو قول المازني.

وتبيين ذلك أنّ (حركة الضّمّةَ وحركة الفتحةَ وحركة الكسرةَ) قبلَ حروفِ المدِّ ناشئةٌ عن عاملٍ؛ لتأثرها به واختلافها حسب اختلافه فجعلت هي الإعراب، ولكن عندما مُكّنت أُشبعت فنَشأت عنها هذه الحروف [33].

ورد عليهم العكبري بعدة أوجه منها: أنّ ذلك شاذٌّ وبابه الشّعر للضّرورة، فحدوثَ الحرفِ عن الإشباعِ خلافُ القياس [34].

وكثر ذلك في استعمالهم، ففي إشباع الضمة قال الشاعر:

وأنني حيثما يَثْنِي الهوى بصري ... من حيثما سلكوا أدنو فَأَنْظُورُ[35]

الشاهد: فأنظــور، والأصل: فَأَنْظُرُ، حيث نشأت الواو عند إشباع الضمة.

وفي إشباع الفتحة قال الشاعر:

وأنتِ من الغوائل حين تُرْمَى ومِنْ ذَمِّ الرجال بِمُنْتَزَاح [36]

الشاهد: بمنتزاح، والأصل: بِمُنْتَزَح، حيث نشأت الألف عند إشباع الفتحة.

وفي إشباع الكسرة قال الشاعر:

تَنْفِي يداها الحصى في كلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ [37]

الشاهد: الدارهيم والصياريف، والأصل: الدراهم" والصيارف، حيث أشبع الكسرة فنشأت الياء، وللدراهيم وجه آخر وهو أن تكون جمع دِرْهَام، ولا ينطبق هذا على الصياريف، وإنشاء الحروف من إشباع الحركات كثير في كلامهم، فكذلك الحال هنا.

ورد عليهم الأنباري من قبل العكبري بأن الفساد ظاهر في هذا القول، فإشباع الحركات يكون في ضرورة الشعر، ولا يكون في اختيار الكلام، فلا يجوز ذلك بالإجماع، وههنا بالإجماع تقول في حال الاختيار: هذا أبُوكَ، ورأيت أبَاكَ، ومررت بِأَبِيكَ؛ وكذلك البواقي، وهذا دليل على أنها ليست للإشباع عن الحركات، وأن الحركات ليست للإعراب [38].

مسألة جمع المذكّر الذي فيه تاء التأنيث [39]

اختلف البصريون والكوفيون في جمع المذكر الذي فيه تاء التأنيث، فيرى

البصريون ومعهم العكبري أنك إذا جَمَعتَ الاسمَ المؤنَّث بالتاء كـ (طلحة) الموضوع للمذكَّر، جمعته كحالة قبل التَّسمية بالألف والتاء، ولا يجمع بالواو والنون، وجوّز ذلك الكوفيُّون، وأضاف ابنُ كَيْسان فتح عَينه أيضاً، نحو: طَلَحون [40].

واحتجَّ الكوفيون بأنّه لفظٌ سُمِّي به مذكَّراً يعقل، فيه علامةُ تأنيثٍ، يجمعَ بالواوِ والنُّون، كما جمع ما آخره أَلف التَّأنيث المقصورة، كـ(عيسى موسى)، فيجمع على: (موسون وعِيسَون)، فالعِبرَةَ فيه بالمعنى، ومعناها على التَّذكير، فوجب تذكيره بعلامة التذكير التي هي الواو والنُّون، كما في الألف، ويتأيّد ذلك بأنَّ تاء التأنيث قد تسقط تقديرا، ويجمع الاسم جمع تكسير على حكم المذكَّر كقولهم:

وعُقبَةُ الأَعقابِ في الشَّهْرِ الأَصَمّ [41]

فالعقبة لا تكسر على أعقاب، إنما حذف التاء فصار (عُقْباً) كحذفها في جمع التأنيث نحو: طلحات [42].

وأجاب العكبري والبصريون بأن (عُقبة الأَعقاب)، لا يعرَّجُ عليه؛ لشذوذه، ولكثرة اختلاف جمعَ التَّكسيرِ وعدم انضباطه، بخلافِ جمع التَّصحيحِ، لأنَّه مضبوطٌ [43].

وإلى هذا ذهب الأنباري من قبله حين قال: "فهو مع شذوذه وقلته فلا تعلق له بما وَقَعَ الخلاف فيه؛ لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير ليحمل عليه"[44].

مسألة: الفصل بين (كم) وتمييزها [45].

اختلف العكبري والبصريون مع الكوفيين في الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بين النصب والجر، فذهب العكبري والبصريون إلى النصب، نحو: كم عِندي دِرهَماً، وفي الاختيار لا يجوز الجر، وجوّزه أهل الكوفة محتجين بقول الشّاعرِ:

كم بجودٍ مُقرفٍ نالَ العُلى ... وكريمٍ بخُلُه قد وَضَعَهْ [46]

فجرَّ (مقرف) مع الفصلِ بجود [47].

وأجاب العكبري والبصريون بأنّ الرواية الصحيحة كانت بالرفع على أنه خبرٌ عن (كم)، أو النَّصب على التَّمييز، أما رواية الجرّ فلا تُجعل أصلاً؛ لأنها رواية شاذةٌ [48].

وإلى هذا ذهب الأنباري من قبله حيث قال: "فالكلام عليه من وجهين؛ أحدهما: أن الرواية الصحيحة (مقرفٌ) بالرفع بالابتداء، وما بعدها الخبر، وهو قوله "نال العلى"، والثاني: أن هذا جاء في الشعر شاذًّا؛ فلا يكون فيه حجّة"[49].

مسألة: تعريف العدد المركب [50].

اختلف العكبري والبصريون مع الكوفيين في تعرف العدد المركب، فذهب العكبري والبصريون بأن الألف واللام تدخل على الاسمِ الأولِ دونَ الثّاني والثّالث، تقول: قبضتُ الخمسةَ عشرَ، وذهب الكُوفيُّون إلى جواز إدخالها في الثّاني والثّالث أيضاً [51]، واحتجَّوا بمجيء الألف واللامَ زائدةً في كثير من المواضع، كما في الحارثِ والعباس وكقوله:

باعد أَمَّ العَمْرِو من أسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا [52]

فجاز دخول الألفِ واللام على (عشر) كسائر الأَسماء؛ لأنه نكرة [53]، وأجاب العكبري والبصريون بعدم القياس عليه؛ لشذوذ ما يُنشد من الأَشعار، وكما لم يسوغ دخول الألف واللام على الفعل إلا في: اليُجدع واليتقصَّعُ كذلك هاهُنا [54].

وهذا ما ذهب إليه الأنباري من قبله فقال: "أما ما حكوه عن العرب فلا حُجَّةَ لهم فيه؛ لقلّته في الاستعمال وبُعْدَهُ عن القياس: أما قلته في الاستعمال فظاهر؛ لأنه إنما جاء شاذًّا عن بعض العرب؛ فلا يعتدُّ به لقلته وشذوذه" [55].

مسألة: [نداء المحلى بأل] [56].

اختلف العكبري والبصريون مع الكوفيين في مسألة نداء المحلى بأل، فذهب العكبري والبصريون إلى أنه في الاختيار لا تدخل (يا) على ما فيه الأَلف واللام، وذهب البصريون إلى جواز ذلك محتجين بقول الشاعر:

بحبّكِ يالّتي تَيّمتِ قَلبي وأَنتِ بَخيلةٌ بالودّ عَنّي [57]

وقالَ الآخـــر:

فيا الغُلامان اللّذانِ فَرّا إيّاكُما أن تُكساناَ شَرّا [58]

وأجاب العكبري والبصريون بعدم الاحتجاج به لشذوذه، إنما هو من ضرورة الشّعر [59].

المطلب الثاني ـ الاعتراض بالشذوذ في المسائل المتعلقة بالأفعال:

مسألة نِعم وبِئس فعلان ماضيان [60]

اختلف العكبري والبصريون مع الكوفيين في نِعم وبِئس بين الفعلية والاسمية، فذهب العكبري والبصريون إلى نعتهما بالفعلية فهما فعلان ماضيان غير متصرفين، وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان، وفي قولنا: نعم الرجل زيد، كان تقديره في الأصل: الرّجل نعمَ الرّجلُ، فهو صفة لموصوفٍ مَحذوفٍ، ولمَّا حذف الموصوف (الرجل) وهو اسم، فكذلك ما قام مقامه (نعم)، وكما ارتفع الفاعل باسم الفاعل، ارتفع الرجل بنعم، واحتجَّ الكوفيون بقولهم بعضهم: نَعِيْمَ الرجل، ولا شك أن هذا البناء من أبنية الاسم وليس من أبنية الفِعل، فثبت بذلك اسميته [61].

وأجاب العكبري والبصريون بكونها حكاية شاذة، وقيل: إن أصلَ (نعم) نَعِمَ بكسر العَين فلما أشبع الكسرة نشأت الياء، وله عدة نظائر منها: الدّراهيم، والصّياريف، ومُنتزاح، وأدنوا فأنظور [62].

وإلى هذا ذهب الأنباري من قبله حيث قال: "فهذا مما ينفرد بروايته أبو علي قُطْرُب، وهي رواية شاذة، ولئن صحت فليس فيها حجة؛ لأن نِعْمَ أصله نَعِمَ على وزن فعل -بكسر العين- فأشبع الكسرة فنشأت الياء"[63].

مسألة فعلية أفعل في التعجب [64]

اختلف العكبري والبصريون مع الكوفيين في فعلية أفعل في التعجب فيرى العكبري والبصريون أن ((أَفعل)) في التَّعجّب فعلٌ ماضٍ، ويرى الكوفيون أنه اسم.

واحتج الأولون بلحوق نون الوقايةِ لهذا البناء، مثل: ما أَعلمني، ولا تلحقُ هذه النُّون الأسماء، لعدم امتناع كسر آخره، في حين لا يقبل آخر الفعل أو الحرف الكسر، فجيء بالنون لتتحمل الكسرة، بينما يبقى آخر الفعل على ما هو عليه.

فهو باتفاق ليس بحرف، ولكونه متصلا بنون الوقاية لا يجوز أن يكونَ اسماً، إذ لا يجوز: فلانٌ ضاربني، وكذلك لحوق النون وهي من خَصائص الأفعال لفظ التَّعجُّب كقولهم: ما أعلمني، يدلّ على أنَّه فعلٌ. فإن قيل: قد دخلت هذه النُّون على الاسمِ في نحو قول الشاعر:

أَلاَ فَتًى مِنْ بَنِي ذُبْيَان يَحْمِلُنِي وليسَ حامِلُني إلا ابنُ حَمّالِ [65]

فإن قوله: (حامِلُني) لا يعرج عليه لشذوذه، كحمله لاسمَ الفاعلِ على الفعلِ المضارع

للتشابه الذي بَينهما، ومثله يُحتمل في ضَرورة الشّعر [66].

وهذا ما نبّه عليه الأنباري من قبله أنه من الشّاذ الذي لا يُلْتَفَتْ إليه ولا يُقَاسُ عليه، فياء المتكلم يكون ما قبلها مكسورًا، فدخلت عليه النون لتقي آخره من الكسر؛ فكما منعوه من كسرة الإعراب لثقلها وهي غير لازمة، فمن الأولى أن يمنعوه من كسرة البناء وهي لازمة، فعند منعه من الكسر أدخلت هذه النون لتتحمل الكسرة؛ فدخول نون الوقاية على أفعل التعجب دلّ على أنها فعل [67].

مسألة التعجب من الألوان [68].

اختلف نحاة البصرة والعكبري مع الكوفيين في التعجب من الألوان، فذهب البصريون والعكبري إلى أنه لا يُبنى فعل التَّعجب من الألوان، وذهب الكوفيون إلى أنه يُبنى من البَياض والسَّواد فقط، محتجين قول الشاعر:

إذا الرجالُ شَتَوا واشتَدّ أزمُهُمُ فأنتَ أَبيَضُهُم سِربال طَبَّاخِ [69]

وأَفعل التفضيل له نفس حكمِ فعلِ التَّعجبِ في كل ما يجوزُ ويمتنعُ ، وأجاب العكبري عن الشّعر بأنه لا تناقض به الأصول لشذوذه [70]، وهذا ما رآه الأنباري من قبله ووصفه بالشذوذ فلا يؤخذ به [71].

مسألة (ليس) بين الفعلية والحرفية [72].

اختلف النحاة في (ليس) بين الفعلية والحرفية، فرأى العكبري والبصريين أنها فعل، وقال بعضهم هي حرف، محتجين بما حكاه سيبويهِ: (لَيسَ الطِّيْبُ إلاَّ المِسْكُ) حيث رفع الطيب والمسك، وجرّد ليس من الرفع والنصب لانتقاضها بـ (إلا) تشبيها لها بـ(ما) [73]، وأجاب العكبري والبصريون بأنه لا يثبت بمثله أصل لشذوذه، كما لا يُجعل الجر بـ (لعل)، وفتح لام كي، وكذلك قولهم: (لدن غدوة) أصلاً يُستدل به [74].

مسألة تقديم خبر (ليس) عليها [75].

اختلف العكبري والبصريون في جواز تقديم خبر (ليس) عليها مع الكوفيين، فذهب العكبري والبصريون إلى جواز تقديم خبرِ (لَيس) عليها، وذهب الكوفيون، وبعض البصريين إلى عدم جواز ذلك، وحجتهم تَوَهَّن ونَقَص (لَيس) عن الفعلِ الحَقِيْقِيّ؛ لدخول ياء المتكلم عليها بدون نونِ الوقايةِ، فقيل: عليه رجل ليسي، ولم يقل: ليسني بما دل أنها ليست فعلا حقيقة [76].

وأجاب العكبري والبصريون عن ذلك بعدم التعويل عليه؛ لأنه شاذ، كما أنّ الإغراء

يكون للمتكلم والمخاطب فتقول: عليّ أو عليك كذا، وهو جعله للغائب فقال: عليه [77].

الخاتمة:

بعد استقراء مسائل الاعتراض بالشذوذ عند العكبري في كتاب التبيين، ودراستها وتحليلها، وصل البحث إلى نتائج عدة نذكر منها:

1- يُعد الشذوذ من الأدلة التي اعتمد عليها العكبري في مناقشة الأقوال النحوية، وجعله وسيلةً للاعتراض فيما هو غير صالح للاحتجاج أو القياس.

2- لم يقتصر العكبري في التعبير عن الشذوذ على لفظ الشاذ، بل استعمل ألفاظًا وعبارات متعددة، مثل: شاذٌّ وبابه الشّعر للضّرورة، لا يعرَّجُ عليه، رواية شاذة لا تُجعل أصلاً لا يقاسُ عليه، لا يحتج به، حكاية شاذة، لا يثبت بمثله أصل، لا يُعَوَّلُ عليه، لا تناقض به الأصول، مما يدل على تنوع أساليبه في إبداء الاعتراض.

3- لا ينكر العكبري وقوع الشاذ في كلام العرب، بل ينكر القياس ليه أو الاحتجاج به في تقرير القواعد النحوية.

4- اعتمد العكبري على التعليل والمناقشة عند اعتراضاته بالشذوذ، فلم يكتفِ غالبًا بوصف القول أو الشاهد بأنه شاذا، بل بيّن سبب ضعفه أو عدم صلاحيته للاحتجاج.

5- تنوعت المسائل التي اعترض فيها العكبري بالشذوذ، فشملت أبوابًا مختلفة من النحو في الأفعال وفي الأسماء، مما يدل على حضور هذا الأسلوب الاستدلالي في مناقشاته النحوية.

6- لم يكن الشذوذ عند العكبري غايةً في ذاته، وإنما هو وسيلةً للاعتراض على الاحتجاج بالأدلة التي لا تنهض عنده لإثبات القاعدة النحوية، فكان الحكم بالشذوذ يؤدي إلى منع القياس على الشاهد، أو إبطال الاستدلال به، أو نفي صلاحيته لتقرير أصلٍ نحوي.

التوصيات:

إنشاء بحوث أخرى في كتاب التبيين تشمل سائر الاعتراضات سواء من حيث الإسناد: كالاعتراض بجهالة القائل، وبتخطئته، وبحداثته، وبتخطئة الناقل، والاعتراض على النقل بكونه مصنوعاً، أو من حيث المتن: كالاعتراض باختلاف الرواية، وبالضرورة، وبالمعارضة، وبعدم الدلالة على الحكم، وبمشاركة المعترض للمستدل في رأيه، وبمخالفة دليلِ المستدل مذهبَه، وبالتأويل في دراسات مستقلة.

بيان تضارب المصالح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــش:

1 . ينظـر: بغيـة الوعـاة فـي طبقـات اللغـويين والنحـاة، عبـد الـرحمن بـن أبـي بكـر، جـلال الـدين السـيوطي (ت: 911هــ)، تـح: محمـد أبـو الفضـل إبـراهيم، المكتبـة العصـرية، لبنـان، صـيدا، 38/1ــ40، والقسم الأول في كتاب التبيين من ص 11 إلى ص69.

2 . ينظر: المسائل:

1و2و3و5و7و9و10و11و12و13و14و15و16و17و18و19و21و23و24و25و29و 33و41و46و57و58و73و79و80.

3 . بنظر: المسألة رقم 8، ورقم 38.

4 . ينظر: التبيين، المسألتان، 27و28.

5 . ينظر: التبيين، المسألتان 23و60.

6 . ينظر: التبيين، المسألتان، 78، 79.

7 . ينظر: القسم الأول من كتاب التبيين من ص 71 إلى ص 110.

8. الصـحاح تـاج اللغـة وصـحاح العربيـة، أبـو نصـر إسـماعيل بـن حمـاد الجـوهري الفـارابي (ت: 393هــ)، تـح: أحمـد عبـد الغفـور عطـار، دار العلـم للملايـين، بيـروت، ط4، 1407هــ - 1987م، (عرض)، 1084/3.

9. لسـان العـرب، بـن مكـرم بـن علـى، أبـو الفضـل، جمـال الـدين ابـن منظـور الأنصـاري الرويفعى الإفريقى (ت: 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414ه، (عرض)، 165/7.

10. ينظـر: تـاج العـروس مـن جـواهر القـاموس، محمّـد بـن محمّـد بـن عبـد الـرزّاق الحسـيني، أبـو الفـيض، الملقّـب بمرتضـى، الزَّبيـدي، (ت: 1205هــ)، تـح: مجموعـة مـن المحققـين، دار الهداية، (عرض)، 408/18.

11 . سورة النحل، الآية 57.

12 . ينظـر: كتـاب التعريفـات، علـي بـن محمـد بـن علـي الـزين الشـريف الجرجـاني (ت: 816ه)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1403ه - 1983م، ص 30، 31.

13 . ينظـر: االكليـات معجـم فـي المصـطلحات والفـروق اللغويـة، أيـوب بـن موسـى الحسـيني القريمـي الكفـوي، أبـو البقـاء الحنفـي (ت: 1094هــ)، تـح: عـدنان درويـش، ومحمـد المصـري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 145.

14. ينظـر: الإغـراب فـي جـدل الإعـراب ولمـع الأدلـة فـي أصـول النحـو، أبـو البركـات عبـد الـرحمن كمـال الـدين بـن محمـد الأنبـاري، (ت: 577ه)، تـح: سـعيد الأفغـاني، مطبعـة الجامعـة السورية، 1377ه-1957م، ص 46-53.

2 ـ يُنظـر: أصـول التفكيـر النحـوي، علـي أبـو المكـارم، الجامعـة الليبيـة، كليـة التربيـة، ط(1973م)، ص291.

16. الصحاح، (شذذ)، 127/3.

17. لسان العرب، (شذذ)، 494/3.

18. ينظر: تاج العروس، (شذذ)، 423/9.

19. التعريفات، ص 124.

20. ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، (ت: 392 هـ)، تح: الدكتور عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلميّة، ط3، 429هـ، 139/1، 80/3.
21. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، (ت: 170هـ)، تح: د مهدي المخزومي، ود إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (شذذ)، 215/6.
22 . الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م، 421/4.
23 . الكتاب، 424/4.
24 . الكتاب، 430/4.
25. ينظر: الخصائص، 141/1، 273، 29/3، 152.
26. ينظر: ضوابط الفكر النحوي (دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم)، تقديم: أ.د.عبده الراجحي، ود. محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر، القاهرة، 369/2.
27. ينظر: في أدلة النحو، عفاف حسانين، كلية البنات، جامعة عين شمس، طبعة جديدة، مكتبة الأكاديمية، 1996، ص 139،120.
28. ينظر: التعريفات، ص124.
29. ينظر: مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي، د. محمد عبد الرحمن بن عبد الله السبيهين، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1426هـ ـــــ 2005م، 365-367.
30. ينظر: شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط2 (1966م) ص 359/4، 364.
31. ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م،211/11.
32. ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق د.عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكات، ط1، 1421هـ ـــ -2000م، م (20)، ص193.
33 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (20)، ص 198.
34 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (20)، ص 199، واللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1، 1416هـ ـــ 1995م، 93/1.
35 . البيت من البسيط، بلا نسبة في: كتاب أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، تح: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995، ص 60، والإنصاف في مسائل الخلاف النحويين: البصريين والكوفيين، المؤلف: عبد الرحمن الأنصاري، أبو البركات كمال الدين الأنباري، (ت: 577ه)، المكتبة العصرية، ط1، 1424ه- 2004م، م (2)، 22/1، وشرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق

الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ - 2001م، 492/5، وشرح الرضي على الكافية، 26/4.
والشاهد فيه قوله: فأنظور، حيث أشبع ضمة الظاء للضرورة.
36 . البيت من الوافر، وهو لابن هرمة في: شعر إبراهيم ابن هرمة القرشي، (ت: 176هـ)، تح: محمد نفّاع، حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص 92، وسر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت: 392 هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م، 25/1، 719/2، والأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت: 911 هـ)، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلميّة، ط2، 2007م، 164/1، ولسان العرب، (نزح)، 614/2.
والشاهد فيه قوله: بمنتزاح، حيث أشبع فتحة الزاي للضرورة.
37 . البيت من البسيط، للفرزدق في: الكتاب، 28/1، والمقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، 258/2، والممتع في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669 هـ)، تح: الشيخ أحمد عزّو عناية، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ص115، وتاج العروس (صرف)، 19/24.
والشاهد فيه قوله: الصياريف، حيث أشبع كسرة الراء للضرورة.
38 . ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، م (2)، 21/1 -25.
39 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (26)، ص 219.
40 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (26)، ص 220.
41 . البيت من الرجز، بلا نسبة في: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 34/1، والتبيين عن مذاهب النحويين، ص221، وشرح جمل الزجاجي، 148/1.
والشاهد فيه: الأعقاب، فإنه جمع عقبة بعد تقدير سقوط التاء فيصير مثل قفل، وهو يجمع على أقفال.
42 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (26)، ص 222.
43. ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (26)، ص 223.
44 . الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، م (4)، 36/1.
45 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (74)، ص429.
46 . البيت من الرمل، بلا نسبة في: الكتاب، 167/2، والأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، (ت: 316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، 320/1، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، م (41)، 247/1، وشرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، (ت: 1093هـ)، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: 686هـ) حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، مجموعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1395هـ - 1975م، 53/4.

والشاهد فيه قوله: (مقرف) حيث وردت (كم) الخبرية مفصولا بينها وبين تمييزها وروى تمييزها (مقرف) مخفوضا وكان القياس النصب إلا أن ذلك ضرورة وروى بالنصب على التمييز لقبح جره مع الفصل.

47 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (74)، ص430، 431.

48 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (74)، ص431.

49 . الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، م (41)، 250/1.

50 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (76)، ص434.

51 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (76)، ص434.

52 . البيت من الرجز، بلا نسبة في: المقتضب، 49/4، والمسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (المتوفى 377 هـ)، تح: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1407هـ - 1987م، ص288، وسر صناعة الإعراب، 366/1.

والشاهد فيه قوله: (أمّ العمرو) حيث عرّف العلم «عمرو» بزيادة (ال) عليه، والمعرفة لا يعرّف.

53 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (76)، ص435.

54 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (76)، ص435.

55 . الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، م (43)، 257/1.

56. ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (81)، ص444.

57 . البيت من الوافر، بلا نسبة في: الكتاب، 362/1، 197/2، واللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ)، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1405هـ 1985م، ص53، وتصحيح الفصيح وشرحه، أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان، (ت: 347هـ)، تح: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]، 1419هـ - 1998م، ص495.

الشاهد فيه: دخول حرف النداء على الألف واللام في قولهم يا التي تشبيها بقولهم: (يا ألله) للزوم الألف واللام لها ضرورة لا يجوز ذلك في الكلام.

58 . البيت من الرجز، بلا نسبة في: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669 هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، 1400هـ - 1980م، 588/2، وشرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ - 1990م، 398/3، وشرح الرضي على الكافية، 383/1، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاؤه، ط20، 1400هـ - 1980م، 264/3.

الشاهد فيه قوله: (فيا الغلامان) حيث جمع حرف النداء (يا) مع (أل) التعريف في غير لفظ الجلالة، وهذا غير جائز إلا في الشعر.

59 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (81)، ص447.
60 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (40)، ص 274.
61 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين م (40)، ص 276، 277.
62 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين م (40)، ص 281.
63 . الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، م (43)، 99/1.
64 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين م (42)، ص 285.
65 . البيت من البحر البسيط يلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه، 44/2، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 106/1، والتبيين عن مذاهب النحويين، ص286.
والشاهد فيه قوله: "حاملني" حيث دخلت نون الوقاية على الاسم، وهذا شذوذ.
66 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين م (42)، ص 286.
67 . ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، م (15)، 107/1.
68 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين م (43)، ص 292.
69 . البيت من البسيط، بلا نسبة في: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (بيض)، 1067/3، وأمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (355 - 436 هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، ط1، 1373هـ - 1954م، 92/1، والمقرّب ومعه مُثُل المقرّب، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669 هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، ط1، 1418هـ، ص109، ولسان العرب، (بيض)، 122/7.
والشاهد فيه قوله: (بيضهم) حيث جاء أفعل التفضيل من البياض، والكوفيون يجيزون مجيء أفعل التفضيل من السواد والبياض، وهذا شاذّ عند البصريين.
70 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (43)، ص 292.
71 . ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، م (16)، 122/1.
72 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (46)، ص 308.
73 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (46)، ص310، 311.
74 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (46)، ص312.
75 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (47)، ص315.
76 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (47)، ص321.
77 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، م (47)، ص322.